باب ارتهانه والرهن به وما لا يجوز لا يصح رهن المشاع وان قسم الا بحكم القسمة كالرشى
أو يجوز الشريك ولو بإذنه فسد خلافا لأبي يوسف والا رهن الثمر على الشجر ولا
الذرع في الارض بدونها ولا الشجر أو الارض مشغولين بالثمر والذرع
ولو سرع رهن الشجر دون أصلها أو الدار بإنهدامها جاز ولا يجوز رهن
المدبر وأم الولد والمكاتب ولا بما مات ولا بما لا يدرك
ولا بما هو مضمون بنفسه كالمبيع في يد البائع ولا بما كفالة بالنفس
ولا بالقصاص في النفس ولا بما دونها ولا بالشفعة ولا بالاجرة الناجزة والشفعة ولا بالعبد
الجاني أو المديون ولا يجوز للمسلم رهن الخمر ولا ارتهانها من مسلم
أو ذمي ولا يضمن له مرتهنها ولو أتلفه متبايعا ويضمنها هو لو ارتهنها
فتلفت ويصح بالدين ولو موعودا بان رهن لقرضه كذا فلو هلك
في يد المرتهن لزمه دفع ما وعده لا مثل قيمته أو قدر رأس مال المسلم
وثمن الخمر فيه فان هلكا في مجلس العقد فقد استوفى
حكما وان افترقا قبل النقد والهلاك بطل العقد والرهن بالمسلم
فيه رهن ببدل إذا فسخ هلا بعد هلاك بالاصل
يصح بالاعيان المضمونة بنفسها أو بالمثل أو القيمي كالمغصوب
والمبيع وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم عمد وبدل الصلح عن
انكار وأقر المدعى بعد الدين ولو رهن الاب لابنه عبد طفله
جاز وكذا

جاز وكذا الوصي فان هلك الخمر هلك بما سقط بين دينهما ولو
رهن الأب من نفسه أو من ابن له صغير أو من عبد له تاجر
لا دين عليه صح بخلاف الوصي وان أستدان الوصي لليتيم
فكسوته أو طعام ورهن به متاعه صح وليس للطفل اذا
بلغ نقض الرهن في شئ من ذلك مالم يقض الدين ولو رهن
شيأ ثمن عبد فقبضه فظهر حرا أو ثمن خل فظهر خمرا أو ثمن زكية
فظهرت ميتة فالرهن مضمون وجاز رهن الذهب والفضة
وكل مكيل وموزون فان رهنت بجنسها فالوكم بمثلها
من الدين ولا عبرة للجودة وعندهما هما وكم بقيمتها ان خالفت
وزنا فتفتح تجاريا من الجنس ويجعل رهنا مكانها والهالك من
شرط على ان يعطي بالثمن رهنا بعينه أو كفيلا بعينه صح استحسانا
فان أمتنع عن أعطائه لا يجبر والبائع فسخ البيع الا أن دفع الثمن
حالا أو وفية الرهن وهو شئ شيأ وقال البائع أمسك هذا حتى
أعطيك الثمن فهو رهن وعند أبي يوسف وديعة ولو رهن عبدا
بالف فليس له اخذ أحدهما بقضاء حصته كالبيع ولو رهن عينا عند
رجلين صح وكل منهما رهن لكل منهما والمضمون على كل حصته دينه فان
تهايئا في حفظها فكل في نوبته كالعدل في حق الآخر فان مضى

Copyright © King Saud University